

الركوع والسجود أو التسنيد بسجد للسهموعلي
مانص عليه الشافعي **فصل** وإذا تكبر
منه السهو كفاة للجمع سجدة بالانفاق
وعن الأوزاعي أنه إذا كان السهو من جانبين
كالزيادة والنقصان سجدة لكل سهو سجدة
وعن ابن أبي ليلى أنه قال يسجد لكل سهو
سجدة مطلقا ولو سهى خلف الإمام لم
يسجد بالانفاق وإن سهى الإمام حتى المأموم
حكم سهوه بالانفاق فإن لم يسجد الإمام سجدة
المأموم عند مالك وهو الزاجح من مذهب
الشافعي ورواه عن أحمد

باب سجود التلاوة

هو سنة عند الثلاثة للفاري والمستمع
وقال أبو حنيفة هو واجب والسامع من
غير السامع لا يثابك السجود في حقه عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة هما سوا وسجدة التلاوة
على الراجح من مذهب الشافعي واحد أربعة عشر
سجدة وهي رواية عن مالك والشافعي واحد
أن في سورة الحج سجدة بسجدة وقال أبو حنيفة
ومالك ليس في الحج إلا الأولى وسجدة من هل
هي سجدة شكر من عزائم السجود قال أبو حنيفة

ومالك

ومالك واحد في إحدى روايته هي من العزائم وقال
الشافعي واحد في الرواية المشهورة هي سجدة شكر تنحب
في غير الصلاة وتفوت على أن المفضل ثلاث سجدة
في التيم والانشقاق والعلق إلا ما كفاه قال في
المشهور عنه لا يسجد في الفصل وتفوت على أن باقي
السجدة وهي عشرة في الاعراف والرعد والنخل
وسجان الذي أسري بعده وسريم والأول في الحج
والفرقان والعمل ولم تنزل السجدة وحج فصلت
وعدها السجدة عشرة سجدة فزاد **فصل**
ولو كان التالي في غير الصلاة والمستمع في الصلاة
لم يسجد المستمع فيها ولا بعد الفراغ منها وقال
أبو حنيفة إذا فرغ يسجد ويشترط شروط الصلاة
فيها بالاجماع وحكي عن ابن المسيب أنه قال
للنايف ثوي براسها إذا سمعت قراءة السجدة
ويقول يسجد وحجبي للذي خلقه وصوره ولا يقوم
الركوع بقامه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يقوم مقامه استخبايا ولا يكره للإمام قراءة
آية السجدة في الصلاة عند الشافعي ومالك وقال
أبو حنيفة يكره فيما يقرأ فيها بالقرأة لا فيما يجهر
به وبه قال أحمد قال ولو أسره لم يسجد
وقال الشافعي وإذا سجد الإمام للتلاوة فلم